بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أفاض علينا من سوابغ النعم وفواضل الكرم
وصلى الله على نبيه الهادي المصطفى وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار

الجزئي المذكورين في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى
الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المعنى في الجزئيات
المذكورة في الالفاظ فيصح ان اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي
يطابق الكلي ويوافقه بالاشتمال عليه في ضمن الاشتمال على
الجزئي مثلا ويجوز ان لا يقام باشتماله على التاكيد الجزئي
يكون مشتملا على الكلي ايضا وليس شئ من ذلك بقال
ان مقتضى الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح لفظا
احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
على تلك الاحوال مشتملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكر
المصنف في تعريف المعاني محتمل لكون المقتضى هو الاحوال وهو
الثالث فلان كون المطابقة كما يكون بمعنى الصدق
على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو
المعنى اللغوي ربما يرجح هذا بانه لا يلزم من مطابقة اصطلاح
هذا الفن لاصطلاح المعقول كيف والعلمان متباينان
غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة

او كلما في عينه او كالوا ما وضع لاستعماله في شيء بعينه
كما يأتي اصح والمحققون على ان معناه ما هو المتبادر الفهم
منه والمضمر ما عوده وضعه لكل معين ومثلنا لها
باعتبار ان الملحوظ الواضح في وصفه المعنى حاضرا
كذلك متكلما او مخاطبا او غائبا او كحال المشبه
مثلا وقد عقل المعنى موضعه فقد يترك
اللفظ مع معين فالمراد في قول السكاكي وغير الخطاب ان يكون
مع متعين خرج العبارة ان يكون لمعين يقال لخاطبه وهذا
الخطاب له لاخاطب معه فغير العبارة عما في كلامه يترك
الخطاب لمعين مع ان المذكور ههنا في كلام المتن هو ان يكون لمعين
قلنا سبب ايجاب التصدير به ثم كلام السكاكي يعتمد وهما
لا يتوجه عليه ما ذكره ح وهو ان يتعلق قوله مع معين بقوله يكون
لا بالخطاب وكلامه ح لا يحتمل ذلك هذا ولا يخفى ان مقابل
الترك بالترك اليه فيقال يترك المعنى الى غير المعين